آفاق

أجواء صنعاء(١٥)

■،، أثبتت الأيام أن «تجمع صنعاء» الذي تبدأ أعمال قمته اليوم في الخرطوم ليس موجها ضد أحد كما أشاع وروج البعض إبان التأسيس، وقد أدى التجمع عملياً إلى رؤية جغرافية جديدة للمنطقة تقتضي رؤية سياسية هي في طور التبلور وتعاون اقتصادي تُبحث مكوناته بأناة وبما يخدم جميع الأطراف، ويقرب بين الشعوب.

إن مشاركة الرئيس الصومالي المؤقت عبدالله يوسف في القمة تؤكد صحة منطلقات «تجمع صنعاء» وقابليته للنماء والتعاون البناء بما يخدم استقرار منطقة القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر. وقد كان للجمهورية اليمنية والرئيس علي عبدالله صالح شخصياً الفضل في شد ازر الصومال الشقيق الذي يمر بظروف صعبة للتغلب على هذه الظروف، وكذلك تبصير دول التجمع والدول المجاورة الأخرى بأهمية الصومال موقعاً وشعباً وثروات كامنة في أراضيه.

إن مساحة الصومات تفوق مساحة الجمهورية اليمنية وشعبه قليل العدد، والصومال يحوز ثروات طائلة في شواطئه الممتدة، ولديه ثروة حيوانية كبيرة، ومياهه وفيرة للزراعة، وبه غابات ومعادن يمكن أن تجعل من الصومال واحدة من أغنى الدول الأفريقية، إذا ما استقر واتجه إلى التنمية بما يرفع عن كاهله الفقر الذي قادت إليه الفوضى والحكم غير الصالح، وما التشرذم الحالي سوى حالة مؤقتة، فقد اندفع الشعب الصومالي إلى الوحدة عقب الاستقلال. كما اندفع الشعب اليمني باتجاه الوحدة في ٢٢ مايو.

فضل النقيب

واليمن الذي ينسب هذا التجمع إلى عاصمته التاريخية، هو البلد المؤهل للعب دور حيوي لتقريب وجهات النظر، فهو يملك علاقات وطيدة مع جميع الأطراف، ويمتلك المصداقية فيما أنجزه من اتفاقيات دولية مع دول الجوار بما فيها اريتريا الدعوة لتكون عضواً في «التجمع». خاصة عقب زيارة الرئيس افورقي إلى صنعاء وإعلانه قناعته بأن التجمع ليس موجهاً ضد بلاده.

القضايا الخلافية بين اريتريا والحبشة أصبحت محكومة الآن بقرارات دولية وتحكيم قانوني ألزم الطرفان نفسيهما بقبوله. وقد وافقت الحبشة مؤخراً على ذلك بعد أن قبلت به اريتريا، ولا بد من التسامي على الجراح الذي خلفتها حرب طويلة ممتدة ألحقت بالجانبين اضراراً جسيمة، فذلك منطق الحياة والتقدم.

وإلى الجانب الآخر فإن الخلافات السودانية– الإريترية هي ذات طابع سياسي بالدرجة الأولى ويمكن حلّها بالحوار وبناء الثقة، وهو الأمر الذي يوفره تجمع صنعاء كونه منطلقاً للأمن والسلام والتعاون في المنطقة.

ويبقى أن على القادة أن يدركوا أهمية اتخاذ خطوات ملموسة متدرجة تجعل الشعوب مشاركة في هذا التجمع، فالبيانات لا تغني عن الواقع شيئاً إن لم يتبعها العمل وكشوف الحسابات بين كل قمة وأخرى.

ويبدو أن المحك المبدئي هو إنشاء السوق الحرة المشتركة ومساعدة الصومال على الخروج من محنته والتعبير عن حسن النوايا تجاه اريتريا، واتخاذ موقف مؤازر للسودان على خلفية المفاوضات الجادة التي تجري بين مختلف الأطراف المتنازعة وبما يؤكد وحدة ذلك البلد القارة وسلامته وبلورة حقوق المواطنة المتساوية وحقوق الإنسان والتوزيع العادل للثروة وهي المبادئ المتفق عليها تقريباً وتنتظر التنفيذ الحازم.

الإصلاحات ضرورة وطنية

▹.. هناك فرق شاسع بين المعارضة للمعارضة أو المعارضة لخدمة أهداف سامية ولخدمة الوطن ولكن للأسف الشديد قليل من العاملين في المجال السياسي هم الذين يعارضون في سبيل مصلحة الوطن ، فالكثير منهم يعارضون كل شيء للمعارضة نفسها وحتى لو كان في ذلك ضرر على الوطن والمواطن.

عبد الله علي النويرة

إن المعارضة هي الوجه الآخر للحكم كما قال الأخ الرئيس في أحد خطاباته فهي تعمل على تقويم ونقد الأداء الحكومي وتساعد على إصلاح الاعوجاج أينما وجد فإذا وجدت أن هناك خطوات اصلاحية تقوم بها الدولة فإنه يفترض في المعارضة أن تدعم هذا التوجه وتكون سنداً وعوناً للحكومة في توجهتها هذا اما أن تعارض كل ماتقوم به الحكومة سواء كان سلبياً أو ايجابياً فإن ذلك يفقد المعارضة مصداقيتها لدى المواطنين.

إننا نسمع هذه الايام جعجعة من الكثير من المعارضين ضد الاصلاحات السعرية التي تريد الحكومة تنفيذها وهي جعجعة لا ينتج عنها للأسف الشديد سوى توليد احتقان لدى الجماهير العريضة ذلك أن دغدغة المشاعر والضرب على حاجات الناس وتحفيزهم ضد الاصلاحات القادمة ما هو إلا نوع من أنواع التصيد في الماء العكر ولعب بالنار التي سوف تحرق أصابع من يلعب بها قبل أن تطال الآخرين وهذا ما لا يقدره الكثير من هؤلاء الذين يرفعون شعار(أنا ومن بعدي الطوفان).

إن المحاولات الاصلاحية الجادة التي تحاول الحكومة القيام بها والتي أثبتت فائدتها وجنينا ثمارها عندما تم رفع الدعم عن الحبوب والتي كانت تسبب انهاك غير مبرر لميزانية الدولة ، هذه الإصلاحات عندما تم البدء فيها وجدت معارضة شديدة من نفس هؤلاء المطبلين الذين يعارضون الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات السعرية وقد أوهموا الناس في ذلك الوقت بأن رفع الدعم عن الحبوب سوف يؤدي إلى حصول كوارث لها أول وليس لها آخر وإذ بنا (نتوجس خيفة) من تلك الخطوة وعندما تم تنفيذها لم تحصل كارثة ولم يمت أحد من الناس واتضح أنه كان هناك لوبي مستفيد من عملية الدعم وأن هذا اللوبي تحالف مع المعارضين المتصيدين في الماء العكر فخلقوا تلك الزوبعة لأنهم سوف يفقدون الوسيلة التي كانت تدر عليهم مبالغ طائلة من خلال عملية التحايل على الحبوب المدعوم والبيع فيه والشراء سواء في السوق السوداء داخل الوطن أو من خلال تهريبه إلى خارج الحدود وخلق مشاكل مستمرة للاقتصاد الوطني.

إن العمليات الجراحية تكون في أحياناً كثيرة هي الحل الوحيد لإنقاذ المريض فإذا كان هناك أحد من أقاربه يريد له الموت ليستفيد من التركة التي سوف يخلفها فإنه يوهمه أن العملية الجراحية ضارة وخطيرة وأنها سوف تؤدي به إلى الوفاة ويظل يقنعه بهذا الوهم حتى يوصله إلى حافة القبر وكان الأفضل له هو عدم سماع وسوسة الشيطان الذي بجانبه وسماع نصائح الأطباء الذين يعرفون المرض ويعرفون دواءه، وكل همهم هو انقاذ حياة ذلك المريض.

إننا نرجو من الله سبحانه وتعالى الهداية لهؤلاء الذين جعلوا مصالحهم مقدمة على مصالح الأمة وأن يجعلهم يعودوا إلى جادة الصواب.. إن الله على كل شيء قدير.

التعداد العام .. مدخلنا إلى التخطيط التنموي الواعي

◃ يعد التخطيط السليم والواعي للمستقبل التنموي المشرق في العديد من المجالات الحياتية الهامة المرتكز الأوحد والرئيسي للبناء والإعمار الوطني السديد لقاء تشابك مفرداته (أي التخطيط) مع عناوين التعصرن والتقدم والتحضر المجتمعي الشامل المتماشي والمتوافق مع متطلبات الواقع والمستوعب للعديد من المتغيرات والمستجدات المحلية والاقليمية والدولية.

عصام حسين المطري

فلئن كانت التنمية الشاملة الحديثة المستدامة ركيزة التطلع وباكورة الطموح المجتمعي المتوقد فإن التخطيط السليم والواعي من أهم آليات التحقيق الفعلي لهذا التطلع وذلك انطلاقاً من اعتماد النظرة الحديثة الصائبة التي تقرر أهمية وضرورة قيام الفعل التنموي الشامل الحديث على أسس وقواعد علمية صائبة حديثة تستوعب في طياتها معاني المتطلب والحاجة المجتمعية .. ومن أجل هذا جاء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٤م كعنصر أساسي من عناصر التخطيط السليم الواعي الصائب لشتى مناحي الحياة.

وتكمن الأهمية البالغة للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٤م في أنه القاعدة الاستراتيجية لمصفوفة البيانات والمعلومات والأرقام الاحصائية الشاملة هذا فضلاً عن كون التعداد العام يعين، وإلى حد كبير، كافة مؤسسات وأجهزة الدولة الحديثة على توظيف حلقات البيانات وحزمة المعلومات والأرقام الاحصائية في العملية التخطيطية التنموية، فالتعداد العام مدخلنا الحقيقي والصائب إلى التخطيط التنموي الوطني الواعي الشامل في العديد من الساحات والمجالات التنموية المتعددة والمتنوعة.

فليس أدل على الأهمية البالغة للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٤م من ضخ الدولة ممثلة بحكومة الأستاذ عبدالقادر باجمال لعشرات الملايين بغية التوصل إلى قاعدة مثلى من المعلومات والبيانات والأرقام الاحصائية الهامة عن السكان والمساكن والمنشآت والمرهونة صوابيتها (أي المعلومات والبيانات والأرقام الاحصائية الهامة) على التفاعل الجاد والخلاق والمثمر من قبل شرائح وفئات المجتمع الذين ينبغي عليهم الإدلاء الصادق والصحيح بالبيانات والمعلومات والأرقام الاحصائية الصائبة.

وأجدني اللحظة ميالاً (واليراع بين أناملي) لإماطة اللثام ونزع الساتر عن حقيقة الترويج المعتاد لطبيعة التعداد العام للسكان المساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٤م ذلك لأن خفافيش الظلام ومجاميع الطابور الخامس تسعى اليوم إلى نسج الأساطير اليالية وترويج الاشاعات الكاذبة بهدف إجهاض النجاح للتعداد السكاني وتقزيم تطلع وطموح الحكومة في إنجاح المدخل الصائب للتخطيط للمستقبل التنموي الوطني والمتمثل بالتعداد السكاني على سبيل القضاء المبرم على أماني وتطلعات وأحلام وطموح الشعب اليمني العظيم الصابر المصابر.

فمن بين الاشاعات التي تروج (زوراً وبهتاناً وكذباً وافتراء) أن التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٤م جاء كاستجابة واقعية لدوافع الدولة في حصر الأملاك بغية الجباية المالية والتحصيل المالي الزكوي مما قد يدفع بعوام الناس إلى إخفاء البيانات الصحيحة والإدلاء بمعلومات وأرقام وبيانات إحصائية كاذبة وخاطئة الأمر الذي سيُحرم معه المجتمع من التخطيط السليم والواعي الذي يعني تعثر الحراك التنموي عبر خطتين خمسيتين باعتبار أن التدشين الفعلي والحقيقي للتعداد السكاني يجري مطلع كل عشر سنوات.

ويغالي الطابور الخامس كثيراً في وقوفه المعهود ضد طموحات وأماني شعبنا العظيم وضد نوايا التطوير والتحديث والإنقاذ الحقيقي عندما يقوم بتكييف الحدث الوطني البارز والمتمثل بالتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٤م تكييفاً سياسياً من خلال إسقاطات جبانة مريضة ماأنزل الله بها من سلطان كأن يحاول البعض إفهام الآخرين أن الهدف الخاص من التعداد السكاني هو هدف حزبي في المقام الأول مما يدفع بالسذج إلى التحزب الضدي في الإدلاء بالأرقام والبيانات والمعلومات الاحصائية.

ومهما يكن من شأن جملة العوائق ومجموعة المعوقات والمثبطات الماثلة في طريق التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٤م إلا أن الحال قد تحسن كثيراً مقارنة بالعهود السابقة إذ تنامى الوعي الحقيقي في أوساط الشرائح والفئات الاجتماعية والسياسية بما يبشر بالخير الجزيل لرفعة وسؤدد ومجد اليمن في العديد من المجالات الحياتية الهامة حيث بدأ الناس في التمييز الفريد بين الغث والسمين، ويصعب اليوم جرهم إلى هاوية التخلف والانحطاط والتردي العام.

فالوطن دائماً وأبداً يشرق بإشراقة نفوس وقلوب أبنائه العظام الذين يرى السواد الأعظم منهم في التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٤م التدشين الفعلي والحقيقي في كافة مناحي الحياة الهامة إذ أضحى المواطن مدركاً لتوجهات الدولة الحديثة في استنهاض الهمم وتفعيل الطاقات صوب البناء والنماء والإعمار الوطني المؤكد والمحقق كتوجه عام وخاص.

آفاق السلام وإرهاصات الحل اللانهائي

محمد محمود عثمان ●

□ .. تواجه مسيرة السلام في الشرق الأوسط خيارات صعبة بين إرهاصات الحل اللانهائي التي ترسم مساراتها خيوط الواقع على سطح خارطة الطريق.. بعد ان افتقدتا أركان الحل النهائي للقضية الفلسطينية وتحولت بوصلة الأحداث إلى هاوية الضياع..

ولكن ذلك لا يدعونا إلى الاستسلام والرضوخ أمام هواجس اليأس والاحباط لتتغلغل في النفوس، بعد حدوث شبه انفراج في ملف العلاقات الشرق أوسطية أدت إلى الحديث عن آمال في العودة إلى الجلوس على مائدة المفاوضات خاصة بعد رحيل عرفات التي اعتبرته اسرائيل انه كان العقبة الكؤود في طريق السلام والتسوية وصولا إلى الحل النهائي واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين.. وهي لاءات اعلنها شارون صراحة من خلال قوله انه لا عودة إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ ولا عودة للاجئين المقيمين في الشتات وهي رسائل واضحة للفلسطينيين ولسوريا أيضا تعلن التحدي لمطالبهم المشروعة حتى لا يتحدث المفاوض بها برغم انها تمس الثوابت الفلسطينية والعربية في مراحل عمليات التفاوض والصراع الذي امتد لنحو نصف قرن.

وهذا يدعونا إلى أهمية هذه التصريحات الشارونية في مسار السلام ولعل سوريا في محاولتها الايحاء برغبتها في استئناف المفاوضات من أجل السلام تعلم مغزى الرسالة وأرادت القاء الكرة في الملعب الاسرائيلي.

وهذا يشير إلى غموض الموقف الحالي على المسار السوري ـ الفلسطيني خاصة ان سوريا تواجه ضغوطا مختلفة نتيجة لاتهامات امريكية تحمل دمشق مسؤولية الاختلالات الأمنية في العراق وان سوريا تأوي عناصر من النظام العراقي السابق وانها مثل بعض دول الجوار تؤثر على الاستقرار في العراق.

وهذه الضغوط لا شك لم تأت من فراغ ولكن المقصود منها التأثير على القرار السوري وتحد توجهاته نحو مسار السلام في الشرق الأوسط حتى تكون يد سوريا الممدودة للسلام ضعيفة بالاضافة إلى ابتزاز الموقف السوري والتخلص من اوراق هامة من المفاوض السوري خاصة الورقة اللبنانية وعلاقتها باستراتيجية السلام وحل القضية الفلسطينية بأسلوب منقوص يقتل الحلم الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة، وايضا الضغط على سوريا لتحرير اية اتفاقيات لمبادلة بعض الاراضي في الجولان المحتلة، بالاضافة إلى محاولة اسرائيل الالتفاف حول قرار مجلس الأمن رقم ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين وذلك بطرح مسألة توطين اللاجئين الفلسطينيين في دول الجوار الأمر الذي ترفضه معظم الدول خاصة وان هناك ترتيبات اقليمية قد تطرقت اليها بعض الدوائر الاعلامية والسياسية الغربية وهي تسريبات لا يمكن اغفالها او التعامل معها حول تكوين ما سمي بالهلال الشيعي الذي يضم بعض دول المنطقة مرورا بالعراق.. ثم محاولات اسرائيل لفرض الأمر الواقع من خلال رؤية طرحتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ والتي تضمنت ضم بعض الكتل الاستيطانية إلى اسرائيل بعد تعديل مسار الجدار العازل، بالاضافة إلى ربط بعض المناطق لتوسيع دائرة القدس الكبرى وتعزيز فكرة جعلها عاصمة اسرائيل الابدية وهذا تؤكده التوجهات الأمريكية بعدم البث او تأجيل نقل السفارة الأمريكية من تل ابيب إلى القدس أكثر من مرة ريثما يتم على الارض يكون الخريطة النهائية للقدس كعاصمة اسرائيل.

ولا شك ان مثل هذه الاطروحات لا تساعد في الوصول إلى حل نهائي بل إلى حل لا نهائي يؤدي إلى زيادة التوتر في المنطقة.. وخاصة ان اسرائيل تعمل على تكريس مخططاتها ميدانيا بالسير في خطوط متوازية الخط الأول هو التحدث عن خطة الانسحاب الاحادي من قطاع غزة وحتى وان زعمت ان ذلك جزءاً من خارطة الطريق، الا انها في الخط المتوازي الآخر انتهت من بناء أكثر من ١١٠ كيلومترات من الجدار العازل وتستكمله بشكل مكثف في المناطق الجنوبية من الخليل، وأكثر من ٢٥ كيلومترا حول القدس التي يبلغ محيطها الكلي ٧٢ كيلومترا، بالاضافة إلى مصادقة الحكومة الاسرائيلية على قرار بناء ١٢٠٠ وحدة سكنية مؤخرا لتعزيز الاستيطان وفرض الأمر الواقع ولا شك ان شارون سوف يؤكد توجه حكومته من خلال المفاوضات التي سوف تجريها مع الحكومة الفلسطينية بعد الانتخابات الرئاسية الجديدة التي تتوقع اسرائيل قدرتها على احتوائها وفرض الحل الناقص للقضية في ظل الظروف العالمية والاقليمية التي تشجعها على ذلك، حيث تظهر خطورة هذا الطرح اذا ترك العرب الادارة الفلسطينية بمفردها دون دعم قوي من جامعة الدول العربية ومن الدول العربية الكبرى التي يجب ان تستغل علاقاتها الدولية في توجيه دقة الحل السلمي والمسار التفاوضي لضمان الحقوق الفلسطينية المشروعة حيث ان ترك الفلسطينيين بمفردهم في مواجهة اسرائيل لا يخدم القضايا العربية على المدى الطويل، ومن ثم تعيش المنطقة في صراعات دائمة ومستمرة تحول دون تقدمها اجتماعيا واقتصاديا وهو ما تسعى اليه اسرائيل.

● كاتب عربي

وجهة نظر

تجمع صنعاء

إبراهيم المعلمي

□ .. **المبادرة التي تقدمت بها اليمن لتوسيع عضوية تجمع صنعاء ودعوتها لدول منطقة جنوب البحر الأحمر للانضمام إلى هذا التجمع الاقليمي ، جاءت منسجمة تماما مع الرؤية اليمنية التي يطرحها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح على قمة التجمع التي بدأت أعمالها اليوم في العاصمة السودانية الخرطوم..**

● الدعوة موجهة لكل من اريتريا وجيبوتي والصومال وقد أطلقها الرئيس علي عبدالله صالح في الأيام الأولى لقيام التجمع وأكد حينها أن هذا الحلف الاقتصادي لايستهدف أحدا وأبوابه مشرعة لكل من يريد الانضمام إليه على أساس الأهداف والمبادئ التي أنشئ عليها.

● **هذه الدعوة تجد تعبيرها الدقيق في رؤية اليمن لآلية وأسس العمل الاقليمي المشترك ضمن هذا التجمع .. والتي ترتكز على إعتماد لغة الحوار والتفاهم والمصالحة والتعاون بين دول المنطقة وتسوية النزاعات بالطرق السلمية من خلال اقناع كافة الأطراف بالتفاهم والتقارب..**

.. ● الوصول إلى هذه المحصلة لن يتم إلا بالجلوس على طاولة واحدة والإقرار بأن التوصل إلى حلول سلمية ناجعة لايتم إلا عبر الحوار والتفاهم والتصالح – والعمل المشترك ،، وهذا العمل المشترك الذي يخدم دول المنطقة لابد وأن يقوم على أسس واضحة وأن يكون له إطاره السياسي والاقتصادي بدرجة رئيسية .. وهذا الإطار الأساسي أصبح قائما وفاعلا.

● **تجمع صنعاء ليس حلفا عسكريا ولكنه إطار سياسي واقتصادي اقليمي يعني بتوطيد أسس السلام والأمن والاستقرار لكل دول المنطقة ويهدف إلى خلق شراكة اقتصادية متكاملة بين دول وشعوب جنوب البحر الأحمر .. وهذه هي الأهداف والغايات التي جاءت على أساسها المبادرة اليمنية لدعوة بقية الدول المجاورة للانضمام لهذا التجمع وتبعتها الرؤية اليمنية لآليات وطرق العمل المشترك بآفاقه السياسية والاقتصادية والأمنية..**

● ولاشك أن تجمع صنعاء بقوامه الحالي قد حقق نجاحات عديدة على مختلف أصعدة التعاون بين البلدان الثلاثة وهو اليوم معني بازالة الشوائب العالقة في العلاقات السائدة بين بعض دول المنطقة كخطوة أولى نحو تجمع اقليمي أوسع وأكبر يقوم على أساس مؤسسي متين يخدم كافة شعوب المنطقة وأمنها واستقرارها.

almalemi@hotmail.com

التكافل الاجتماعي ضرورة انسانية

المهندس/ سامي عبدالله الغابري

□ .. نلاحظ ظهور العديد من الجمعيات الاجتماعية الخيرية التي تنشر صناديقها في معظم المحلات التجارية بغية الاستفادة من التبرعات التي يقدمها أفراد المجتمع لدعم المشاريع الخيرية في جوانب متعددة.

والسؤال هو هل تحقق هذه الجمعيات الهدف الانساني التي نشأت لأجله وتدعي به فعلاً؟ ربما كان للمواطن العادي القدرة على المساهمة باستمرار لكنه يمتنع في غالب الاحيان بسبب الشك من الهدف المراد من تلك الجمعيات ، ولايعلم يقينا عن رسمية تلك الجمعيات ورقابة الدولة على انشطتها ولاحجم النجاح الذي تحققه سنويا من خلال ما تجمعه من أموال ومساعدات ، ونتساءل أيضا لماذا لايكون هذا الدور للحكومة لتتولى الجانب التنفيذي أو الاشرافي من خلال جهة رسمية مختصة بهذا الشأن؟ ولعلها ستكون قادرة على الاستفادة من تلك الكوادر التي تهب نفسها في مجال العمل الخيري ، والاستفادة من المساهمات التي يقدمها هذا الشعب المحب للخير بالرغم من امكاناته المتواضعة ، ولماذا لاتساهم المؤسسات التجارية بجزء بسيط من أموالها بشكل رسمي لدعم تلك المشاريع ؟ لكي تكون المسألة أكثر فعالية وجدوى من الاجتهادات المتفرقة ، ولغرض تحقيق نوع من التوازن الاجتماعي ، لحاجة المجتمع بأكمله واستمراره وتطوره.

يهمنا جميعاً عدم تشرد الأطفال وضياع الشباب وتوفير العلاج للمرضى غير القادرين على تحمل تكاليفه من الأسر الفقيرة لغرض المحافظة على مجتمع صحيح سليم من الفوارق الاجتماعية المادية التي تؤدي إلى انتشار أمراضا اجتماعية خطيرة ومن الظواهر التي ترهق المجتمع وتضاعف من عدد الخارجين عن القانون، يهمنا قطع الطريق على كل من يحاول استغلال الجانب الانساني الايجابي لدى عامة الشعب لمصلحته الخاصة ، يهمنا أيضا المحافظة على الاخلاق الاجتماعية النبيلة التي يتسم بها المجتمع، ولا نريد السماح لأي جهات غير مخولة ذات أهداف استغلالية خاصة أن تكون سببا في امتناع الناس عن فعل الخير والشعور بغيرهم من المحتاجين.